

العراق : إعادة فرض عقوبة الإعدام خطوة إلى الوراء

تستهجن منظمة العفو الدولية قرار الحكومة العراقية المؤقتة القاضي بإعادة فرض عقوبة الإعدام وتعتقد إنه لن يفعل شيئاً لإعادة الأمن للشعب العراقي.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "عقوبة الإعدام تشكل عقوبة في منتهى القسوة واللاإنسانية والإهانة. وتنتهك الحق في الحياة. ولا يمكن الرجوع عنها في حال تنفيذها ويمكن إنزالها بالأبرياء."

وأعلن المسؤولون الحكوميون يوم الأحد بأنه سيعاد العمل بعقوبة الإعدام بالنسبة لمجموعة من الجرائم، بينها القتل والاتجار بالمخدرات وتعريض الأمن القومي للخطر.

وتقر منظمة العفو الدولية بخطورة الأوضاع الأمنية السائدة في العراق اليوم، فضلاً عن واجب الحكومة العراقية المؤقتة في حماية أرواح المواطنين العراقيين والمقيمين في العراق وضمان أمنهم. بيد أن المنظمة لا تعتبر أن العمل بعقوبة الإعدام يشكل رداً مناسباً على هذا التحدي. ولم يثبت قط أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً ضد الجرائم أكثر فعالية من العقوبات الأخرى.

وتعمل منظمة العفو الدولية على وضع حد لعمليات الإعدام في كل مكان من العالم، وقد حثت الحكومة العراقية المؤقتة في مناسبات متكررة على عدم إعادة العمل بعقوبة الإعدام والنظر في إلغائها بصورة دائمة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه إذا "استأنفت الحكومة العراقية المؤقتة تنفيذ عمليات الإعدام، فستسير بشكل حاد ضد الاتجاه العالمي السائد نحو إلغاء عقوبة الإعدام. إذ إن أكثر من نصف دول العالم ألغت الآن عقوبة الإعدام قانوناً وممارسةً. وفي العقد الماضي، ألغت أكثر من ثلاث دول سنوياً في المتوسط هذه العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم."